حكومة دولة
الإمارات العربية المتحدة

الاستراتيجية الوطنية
للابتكار

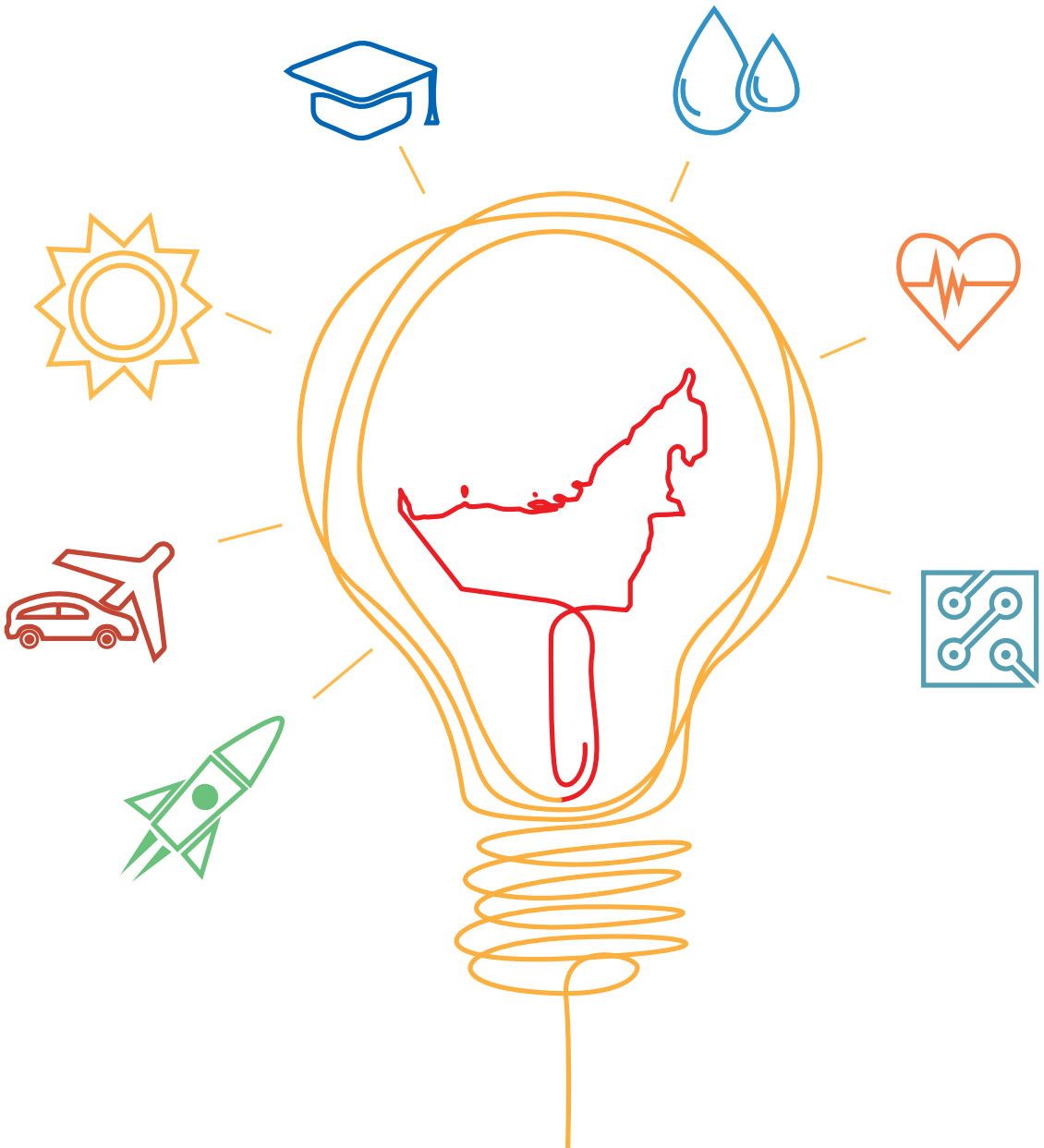

الإمارات العربية المتحدة
وزارة شؤون مجلس الوزراء
مكتب رئاسة مجلس الوزراء

© جميع الحقوق محفوظة – مكتب رئاسة مجلس الوزراء 2015

إن كافة محتويات هذه الوثائق بكل أجزائها وتفاصيلها بما في ذلك على سبيل المثال لاالحصر النصوص والشعارات والملفات وغيرها تعتبر ملكية حصرية لمكتب رئاسة مجلس الوزراء في وزارة شؤون مجلس الوزراء في دولة الإمارات العربية المتحدة.

يحتفظ مكتب رئاسة مجلس الوزراء بكافة حقوق التأليف والعلامات التجارية وبراءات الاختراع وحقوق الملكية الفكرية وغيرها من حقوق الملكية المتعلقة بالمعلومات والتاريخ والصور وكل ماتحتويه هذه الوثيقة بكل أشكال عرضها. لذا يمنع منعاً باتاً استخدام هذه الوثيقة بكليتها أو بجزئيتها بشكل غير مرخص كما يمنه نشرها أو نسخها أو طباعتها أو إجراء تعديلات عليها أو أي فعل يمس بها بأي شكل من الأشكال.

الاستراتيجيّة الوطنيّة للابتكار

مقدّمة

بدأت مختلف دول العالم تولي موضوع الابتكار اهتماماً متزايداً خلال الأعوام الأخيرة باعتباره أساس التطوّر، إذ باشرت في وضع أطر واستراتيجيّات وطنيّة للابتكار.

يُعرّف الابتكار بأنّه سعي الأفراد، والمؤسسات والحكومات الحثيث للتقدّم عبر توليد أفكار إبداعية واستحداث منتجات، وخدمات وعمليّات جديدة ترتقي بجودة الحياة. وتكمن أهميّة الابتكار في زيادة النموّ الاقتصادي، وتعزيز التنافسيّة وتوفير فرص عمل جديدة.

تميّزت دولة الإمارات العربية المتحدة منذ تأسيسها بقدرتها على الابتكار والإبداع، ما ساهم في تعزيز مكانتها الاجتماعية والاقتصادية وجعلها مقصداً للمواهب والأعمال في فترة قياسيّة.

الابتكار

«سعي الأفراد والمؤسسات والحكومات الحثيث للتقدم عبر توليد أفكار إبداعية واستحداث منتجات وخدمات وعمليات جديدة ترتقي بجودة الحياة».

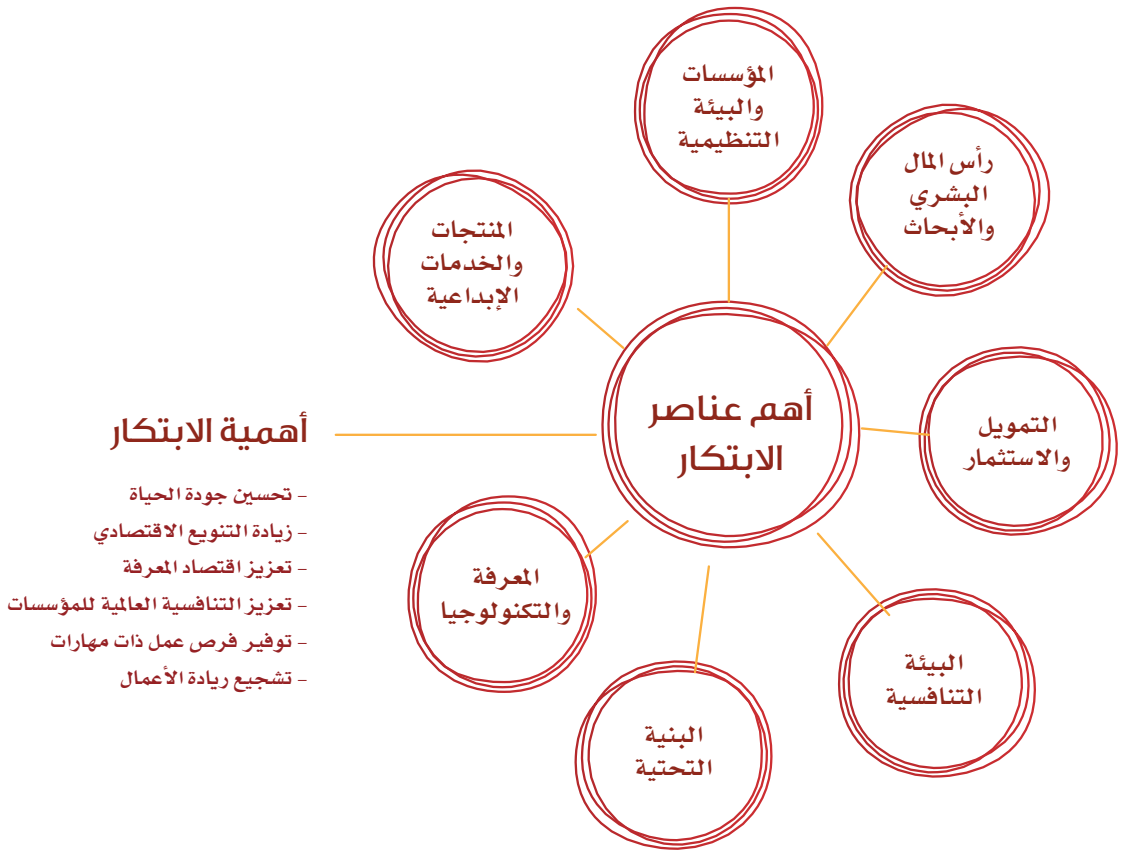

وإيماناً من القيادة بأنّ الابتكار هو رأس مال المستقبل، تأتي رؤية الإمارات 2021 تأكيداً على هذا النهج في شتّى المجالات والقطاعات، حيث تطمح أن «تشكّل الابتكارات والأبحاث والعلوم والتكنولوجيا الركائز الأساسيّة لاقتصاد معرفيّ تنافسيّ عالي الإنتاجيّة، يدفع عجلته روّاد الأعمال، في بيئة أعمال محفّزة، تشجّع الشراكات الفاعلة بين القطاعين الحكومي والخاص».

وانطلاقاً من أنّ بناء الإنسان يأتي قبل رفع البنيان، تحرص دولة الإمارات على الاستثمار في بناء ثروة بشريّة قادرة على تحقيق طموحات النموّ على مختلف الأصعدة. كما تملك الدولة قدرة كبيرة على جذب العقول والمواهب، حيث تشكّل الوجهة الأولى للشباب العربيّ المتعلّم الذي يطمح إلى العيش والعمل فيها، والدولة الأولى عالمياً من حيث حركة المواهب والعقول إليها.

وقد أدت الجهود التي بذلتها دولة الإمارات إلى احتلالها المرتبة الأولى بين الدول العربية والمرتبة 36 عالمياً بين 143 دولة في مؤشر الابتكار العالمي لعام 2014، الذي يقيس القدرات الابتكارية للدول. وتقدّر استثمارات الدولة في مجال الابتكار بقيمة 14 مليار درهم سنويّاً، منها 7 مليارات في البحث والتطوير.

وبهدف تعزيز مكانة دولة الإمارات الرياديّة في المنطقة وتمكينها من الارتقاء إلى مصافّ الدول الأكثر ابتكاراً حول العالم، أطلق صاحب السموّ الشيخ محمّد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي الاستراتيجيّة الوطنيّة للابتكار.

الاستراتيجيّة

تهدف الاستراتيجية الوطنية للابتكار في الإمارات العربيّة المتحدة إلى الانتقال بالدولة إلى مرحلة جديدة يتمّ فيها بناء ونشر ثقافة الابتكار بين الأفراد، وشركات الأعمال والقطاع الحكومي وترسيخها في صميم أنشطتها، في ظلّ التركيز على عددٍ من القطاعات التي ستقود عمليّة الابتكار في المستقبل.

يقوم إطار الاستراتيجيّة الوطنيّة للابتكار على ثلاث عناصر رئيسيّة:

- بيئة داعمة للابتكار
- رواد الابتكار
- قطاعات تقود الابتكار

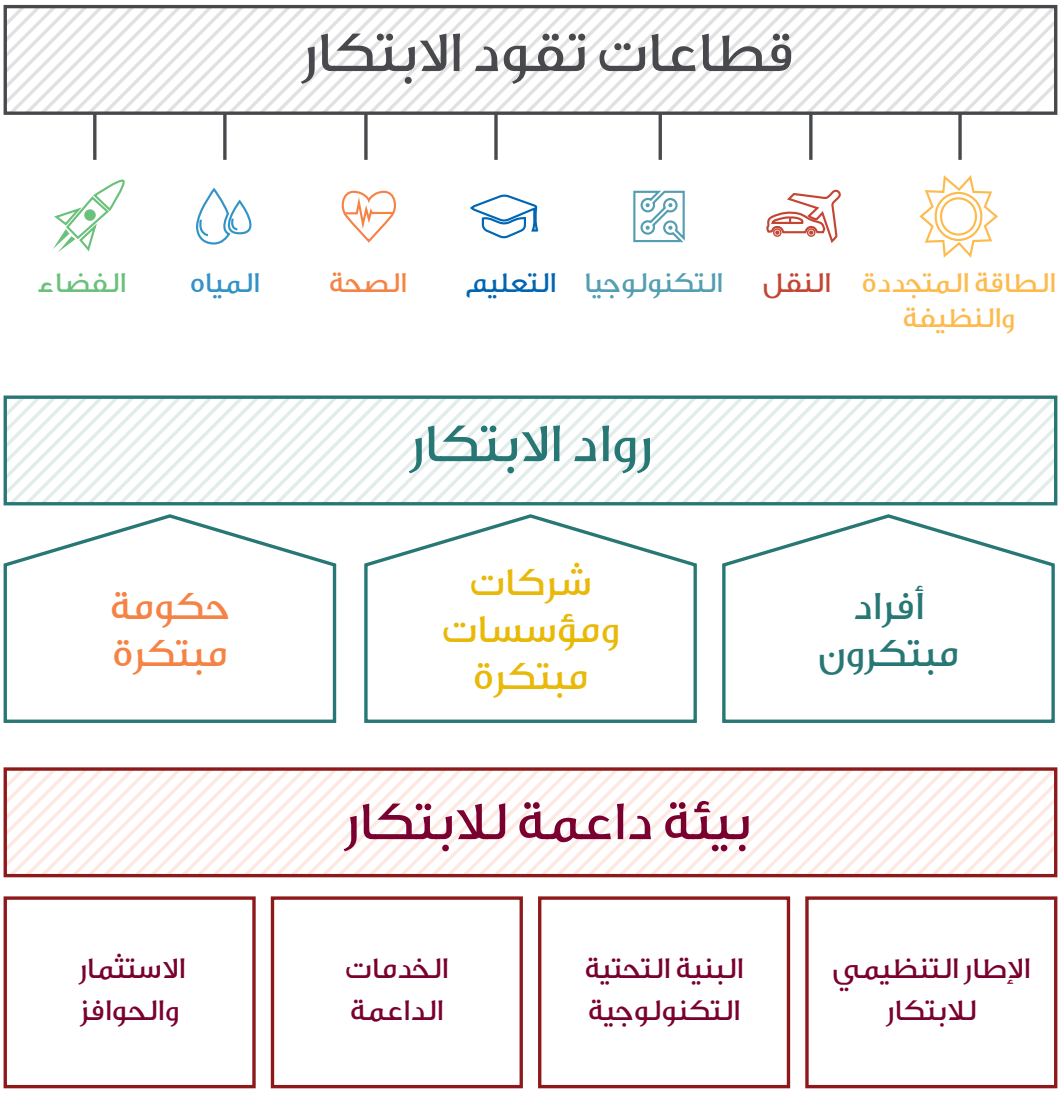

بيئة داعمة للابتكار

تشكّل البيئة التي تتمّ فيها أنشطة الابتكار عاملاً مهمّاً في نموّ هذه الأنشطة وازدهارها، إذ تحدّد الظروف التي يعمل من خلالها الأفراد، والشركات والحكومة وتلقي الضوء على قدرة الدول على جذب الاستثمارات والأنشطة المبتكرة. لذلك، تهدف هذه الاستراتيجيّة إلى إرساء بيئة عصريّة تدعم الابتكار وتمكّنه من حيث تطوّر إطاره التنظيمي، وتكامل الخدمات الداعمة له، وحداثة البنية التحتية التكنولوجية وتوفّر الاستثمار والحوافز.

الإطار التنظيمي للابتكار

تُعتبر القوانين والأطر التنظيميّة الملائمة إحدى الشروط الأساسيّة لإيجاد المناخ المناسب للابتكار. وانطلاقاً من ذلك، تهدف هذه الاستراتيجية إلى تطوير الإطار التنظيميّ للابتكار من خلال توفير بيئة تنظيميّة وتشريعات محفّزة للابتكار، مع الإسراع في إصدار التشريعات ذات الصلة بالابتكار. بالإضافة إلى ما سبق، تدعو الاستراتيجيّة إلى توفير إجراءات كفؤة وفعّالة لتسجيل براءات الاختراع ونشر الوعي بحقوق الملكيّة الفكريّة، وأهميّتها والسبل الكفيلة بحمايتها.

الخدمات الداعمة

تتميّز جميع الدول المتقدّمة في مؤشرات الابتكار بارتفاع مستويات التعليم فيها. لذلك، تركّز الاستراتيجيّة على إنشاء نظام تعليمي رفيع المستوى باعتباره أبرز دعائم الابتكار. كما تركّز على تشجيع البحث والتطوير في الجامعات، وتشجيع حاضنات الابتكار وريادة الأعمال على احتضان المبتكرين ومساعدتهم على بلورة أفكارهم وتحويلها إلى مشاريع ريادّية، إضافة إلى تقديم المشورة، والتدريب، وتوفير خدمات الدعم الإداريّ، والتسويق وربط المبتكرين بشبكات شركاء الأعمال المحتملين ما يمكّنهم من الحصول على التمويل اللازم.

البنية التحتية التكنولوجية

تعتمد عمليّات الابتكار على البنى التحتيّة التكنولوجيّة التي تسهم في إنتاج المعرفة التي يحتاجها المبتكرون، وإتاحتها وتخزينها، بالإضافة إلى تسهيل التواصل في ما بينهم وتعزيزه. لذلك، سيتمّ العمل على توفير البنية التحتيّة التكنولوجيّة الفُضلى لدعم الابتكار لدى الأفراد والشركات والمؤسّسات والحكومة، وضمان تنافسية كلفة وفعالية بنية تكنولوجيا المعلومات، إضافة إلى توفير حلول جديدة تتيح استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالشكل الأمثل لاكتساب المعرفة، ونشرها وتبادلها بين الجامعات، والمؤسسات البحثيّة، وحاضنات الابتكار والحكومة بما يسهم في تشجيع الابتكار.

الاستثمار والحوافز

يُعتبر الاستثمار في الأفكار الجديدة ودعمها بهدف تحويلها إلى منتجات وخدمات من الشروط الأساسيّة لتعزيز القدرة على الابتكار. لذلك، تعمل الاستراتيجية على توفير خيارات تمويل جديدة ومبتكرة تلبي احتياجات الأفراد والشركات. ولأنّ النظام المالي المتطوّر يُعدّ عنصراً هاماً من عناصر تحسين بيئة الابتكار، ستتمّ مراجعة القوانين والأنظمة الماليّة للتأكد من فعاليّتها في ضمان إمكانيّة توفير خيارات مختلفة للتمويل ودعم الأفكار الريادية.

الإطار التنظيمي للابتكار

- توفير بيئة تنظيمية وتشريعات محفزة
- توفير إجراءات كفؤة وفعالة لتسجيل براءات الاختراع
- نشر الوعي بحقوق الملكية الفكرية

الخدمات الداعمة

- تأسيس نظام تعليمي رفيع المستوى
- التركيز على البحث والتطوير في الجامعات
- تشجيع حاضنات الابتكار وريادة الأعمال

البنية التحتية التكنولوجية

- توفير أفضل بنية تحتية تكنولوجية لدعم الابتكار
- استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالشكل الأمثل لاكتساب ونشر وتبادل المعرفة بهدف تشجيع الابتكار
- ضمان تنافسية كلفة وفعالية بنية تكنولوجيا المعلومات

الاستثمار والحوافز

- توفير خيارات تمويل جديدة ومبتكرة تلبي احتياجات الأفراد والشركات
- تطوير القوانين والأنظمة المالية ذات الصلة

رواد الابتكار

أفراد مبتكرون

إنّ لرأس المال البشريّ دوراً محوريّاً في عمليّة الابتكار، وخير دليل على ذلك الاهتمام المتزايد الذي توليه الشركات والحكومات حيال تحديد المبتكرين من الأفراد والفرق وتحفيزهم. لذلك، خصّصت هذه الاستراتيجيّة جانباً رئيسيّاً لبناء أفراد وروّاد أعمال يتمتّعون بروح الابتكار ومهاراته. ونظراً إلى أنّ المواطن هو محور التنمية في دولة الإمارات، تركّز الاستراتيجيّة على تعزيز قدرة الدولة على دفع عجلة الابتكار المحليّ من خلال بناء المواهب والقدرات الوطنيّة المبتَكِرة في مجالات العلوم، والتكنولوجيا، والهندسة، والرياضيات وريادة الأعمال، مع التركيز على مهارات القرن الحادي والعشرين.

ونظراً إلى أهمية التعليم وارتباطه بالابتكار، سيتمّ العمل على تعزيز دور المدارس والجامعات في دعم الابتكار من خلال استحداث مواد تعليميّة متخصّصة بالشراكة مع أفضل المؤسّسات التعليميّة العالمية، وإطلاق مسابقات الابتكار على مستوى المدارس والجامعات، والاحتفاء بالمبتكرين والابتكارات على مستوى الدولة. سيتمّ أيضاً إيجاد الآليّات المناسبة لاكتشاف المبدعين والموهوبين ورعايتهم في سنّ مبكرة، والعمل على تنمية قدراتهم وتفجير طاقاتهم، فضلاً عن ترسيخ ثقافة وطنيّة تشجّع على الابتكار وريادة الأعمال وتكافئ المغامرين في هذا المجال من خلال التعاون بين الحكومة، والقطاع الخاص والمؤسّسات الإعلاميّة.

بالإضافة إلى ما سبق، تولي الاستراتيجيّة أهميّة لاستقطاب أفضل المواهب العالمية والأكثر مهارةً من علماء ومبدعين، إضافة إلى التشجيع على إنشاء فرق عمل متعدّدة الثقافات ووجهات النظر لتبادل المعرفة والخبرات بما يسهم في زيادة القدرة على الابتكار.

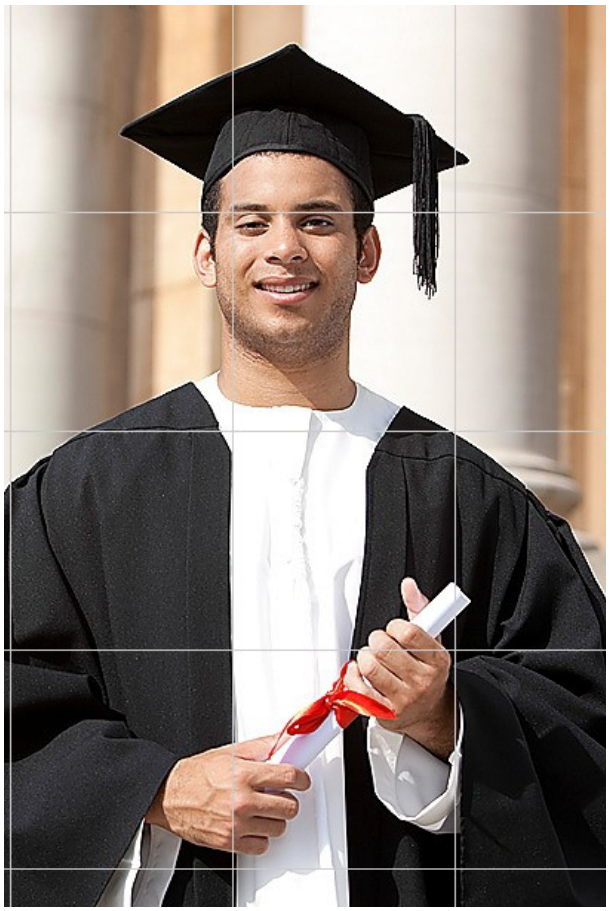

شركات ومؤسّسات مبتكرة

تعتمد معظم شركات الأعمال في العالم على الابتكار من أجل تعزيز قدراتها التنافسيّة. وتظهر الدراسات أن الشركات التي تطبّق الابتكار بشكل منهجيّ ومستدام تسجّل ارتفاعاً في القيمة المضافة لكل موظف علاوةً على ارتفاع الأجور والأرباح فيها مقارنة بالشركات الأخرى. تساهم هذه الشركات كذلك في تعزيز القدرة التنافسيّة وتحسين مستوى المعيشة في الدول التي تدير أعمالها منها.

لهذه الأسباب، تهدف الاستراتيجيّة إلى تحفيز شركات الأعمال بشكل عام والشركات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاصّ على تشجيع ثقافة الابتكار، وتحرص على دعم الشركات الوطنيّة على الابتكار وتسويق ابتكاراتها وتصديرها إلى الخارج لزيادة فرص أعمالها العالمية. علاوة على ذلك، ترمي الاستراتيجيّة إلى حثّ الشركات الوطنيّة والعالمية الكبرى على الاستثمار في البحث والتطوير في دولة الإمارات، وإنشاء مراكز الابتكار والبحث العلميّ، وتبنّي الوسائل التكنولوجيّة الجديدة، ورعاية المواطنين المبتكرين، إضافة إلى إطلاق جائزة للابتكار المؤسّسي على مستوى الدولة. تدعو هذه الاستراتيجيّة كذلك إلى استقطاب الشركات العالمية الرائدة في الابتكار، وتعزيز دور دولة الإمارات ومكانتها كمركز عالمي لتجارب الابتكارات في القطاعات التي تقود الابتكار. كذلك، تشجّع الاستراتيجيّة الوطنيّة على إنشاء مناطق جغرافيّة متخصّصة لهذه القطاعات كتلك المتواجدة في دولة الإمارات في مجالات الإنترنت، والإعلام، والطاقة المتجددة، والصناعة وغيرها.

كما تحرص الاستراتيجيّة على تحفيز مؤسسات الابتكار الاجتماعي وتشجيعها على ابتكار خدمات ومنتجات تساهم في مواجهة التحديات الاجتماعيّة في دولة الإمارات والعالم، فضلاً عن تشجيع المؤسّسات البحثيّة على التركيز على البحوث التطبيقيّة في القطاعات التي تقود الابتكار.

حكومة مبتكرة

تكمن أهميّة الابتكار الحكومي في تعزيز قدرة الحكومات على توفير أفضل الخدمات للمتعاملين ومجتمع الأعمال بكفاءة عالية وتكلفة قليلة.

تهدف الاستراتيجيّة الوطنيّة إلى تحويل الابتكار الحكومي إلى عمل مؤسّسي منظّم ضمن حكومة دولة الإمارات، وترسيخ ثقافة الابتكار في مختلف مجالات العمل الحكومي، وزيادة الوعي بأهميّته ودوره في تعزيز الأداء الحكومي. وتهدف هذه الاستراتيجيّة كذلك إلى تعزيز سمعة دولة الإمارات ومكانتها كمركز ابتكار عالمي، وريادة الابتكار في الخدمات الحكومية على مستوى العالم، إضافة إلى تشجيع الابتكار في وضع السياسات الحكومية وتصميم العمليّات والإجراءات بما يسهم في زيادة الكفاءة.

ولتحفيز الابتكار الحكومي، توجّه الاستراتيجيّة كافة الجهات الحكومية نحو خفض مصروفاتها بنسبة 1% ليتم تخصيصها لدعم مبادرات الابتكار والمشاريع ذات الصلة، فضلاً عن إطلاق جائزة وطنيّة للابتكار الحكومي. كما ترمي هذه الاستراتيجيّة إلى تطوير منظومة متكاملة من الأدوات الحديثة لمساعدة الجهات الحكومية على الابتكار، وبناء قاعدة بيانات حديثة ومتجدّدة تضمّ كافة الممارسات المبتكرة في الحكومة والقطاع الخاصّ محلياً، وإقليمياً وعالمياً، ووضعها في متناول مختلف الجهات الحكومية في الدولة.

أمّا في ما يتعلّق بالكوادر الحكومية، فسيتمّ العمل على تدريب الموارد البشريّة وبناء قدراتها في مجال الابتكار الحكومي، وتوفير الحوافز للموظفين لاستحداث الأفكار المبتكرة، وإطلاق دبلوم الابتكار على مستوى الجهات الحكومية.

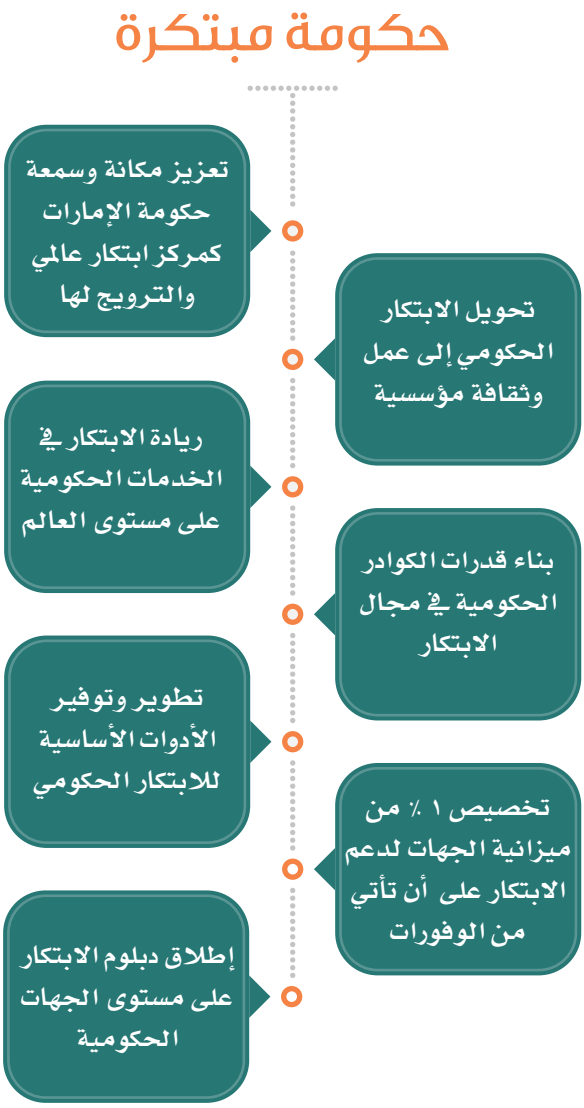

مركز محمد بن راشد للابتكار الحكومي
MOHAMMED BIN RASHID CENTRE FOR GOVERNMENT INNOVATION

قطاعات تقود الابتكار

في حين تشجّع الاستراتيجيّة الوطنيّة على الابتكار بشكل عامّ، تركّز في الوقت عينه على تحقيق الريادة في الابتكار في 7 قطاعات وطنيّة رئيسيّة تضمّ الطاقة المتجدّدة والنظيفة، والنقل، والتكنولوجيا، والتعليم، والصحّة، والمياه، والفضاء.

الطاقة المتجدّدة والنظيفة

في ضوء تزايد الطلب على الطاقة، أضحى الابتكار في الطاقة المتجددة والنظيفة ضرورة ملحّة لتنويع مصادر الطاقة وتمكين الأجيال المقبلة من الحصول على مصادر طاقة مستدامة توفّر لهم سبل العيش الكريم في المستقبل.

تملك دولة الإمارات العديد من المشاريع القائمة في مجال الطاقة المتجدّدة والنظيفة كشركة مصدر، ومجمّع محمّد بن راشد آل مكتوم للطاقة الشمسية، ومؤسّسة الإمارات للطاقة النوويّة، ما يؤهّلها للريادة والابتكار ويمكنّها من لعب دور قياديّ على مستوى العالم في هذا المجال.

وعليه، سيتمّ تشجيع الابتكار في قطاع الطاقة المتجدّدة والنظيفة من خلال تطوير الصناعات المرتبطة بهذا القطاع داخل الدولة، وتعزيز الأبحاث التطبيقيّة المتعلقة بتكنولوجيا الطاقة المتجدّدة والنظيفة، ورفع كفاءة شبكات الطاقة والتخزين، إضافة إلى تحقيق اللامركزيّة في توليد الطاقة من خلال برامج التغذية الراجعة على سبيل المثال.

النقل

يمثّل قطاع النقل والمواصلات إحدى ركائز تطوّر المجتمعات وتقدّمها نحو بنية تحتيّة تدعم النمو الاقتصادي وتعزّز الإنتاجيّة، علاوةً على دوره الرئيسيّ في تسهيل حركة التنقّل، وتقريب المسافات بين المجتمعات ورفع مستوى الرفاهيّة.

تحظى دولة الإمارات بالأسبقيّة على مستوى العالم في الابتكار في قطاع النقل. فعلى سبيل المثال، نجحت شركات الطيران الوطنيّة كطيران الإمارات وطيران الاتحاد في إعادة تعريف مفهوم السفر، وهي تجربة ابتكاريّة إماراتيّة بامتياز. أضف إلى ذلك إدارة شركات وطنيّة لأنشطة مختلفة في 75 مطاراً دولياً تشمل خدمات المناولة الأرضيّة، والشحن، والسفر وغيرها، وكذلك الأمر في ما يتعلّق بالنقل البحريّ حيث تدير الدولة 65 ميناءً في 6 قارات حول العالم.

لذلك، سيتمّ تشجيع الابتكار في قطاع النقل من خلال تعزيز ريادة الدولة في خدمات النقل الجوّي والبحريّ وتقنياتها، وتطوير المركبات غير المأهولة واستخدامها كالطائرات بدون طيّار والسيّارات والقطارات بدون سائق، وتطوير وسائل نقل برّية وبحريّة صديقة للبيئة وتشجيع الأفراد على استخدامها، وتطوير البنية التحتيّة المناسبة لها كمحطات شحن المركبات الكهربائيّة، بالإضافة إلى تصنيع الطائرات وقطع الغيار الخاصّة بها وصيانتها.

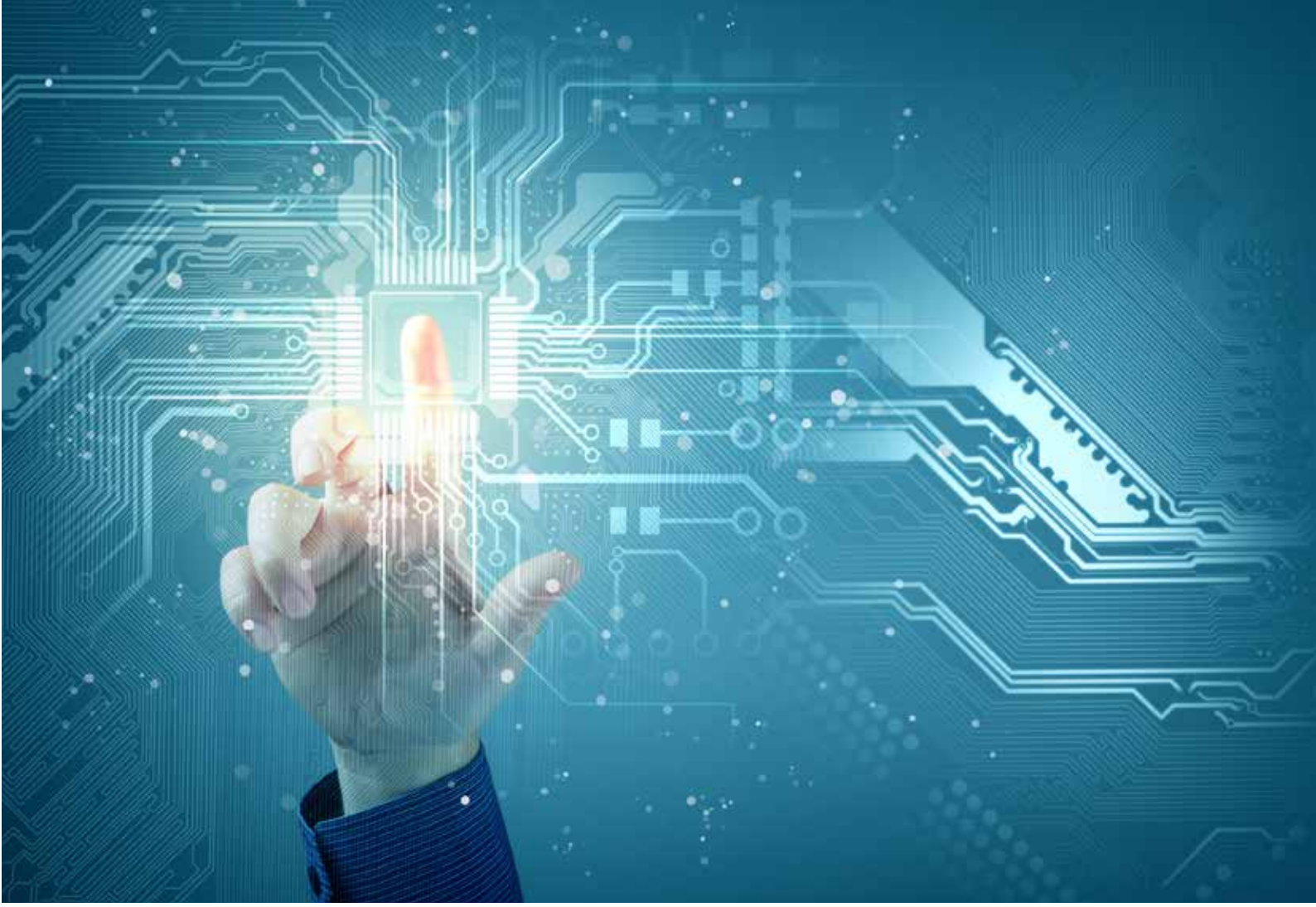

التكنولوجيا

انطلاقاً من أهميّة التكنولوجيا في العالم اليوم وما تلعبه من دور كبير في صناعة المستقبل وتسهيل حياة الأفراد، تزداد الحاجة إلى الابتكار في الوسائل، والأنظمة والأدوات التقنيّة بما يسهم في الارتقاء بجودة الحياة إلى مستويات جديدة.

لهذه الغاية، بادرت دولة الإمارات إلى إطلاق عددٍ من المشاريع المبتكرة في مجال التكنولوجيا كالحكومة الذكيّة والمدينة الذكيّة ما أهلّها لريادة العالم في هذا المجال خلال فترة قياسيّة. وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ شركة مبادلة تملك شركة «غلوبال فاوندريز»، وهي ثاني أكبر شركة مصنّعة لأشباه الموصّلات في العالم. وقد أنشأت الدولة كذلك عدداً من مراكز الأبحاث في مجال صناعة التكنولوجيا المتقدمّة كمركز أبحاث النظم الدقيقة، ومركز أبحاث النظم الذكيّة، ومركز خليفة لبحوث أشباه الموصّلات في جامعة خليفة.

وبناءً على ذلك، سيتمّ تشجيع الابتكار في التكنولوجيا من خلال تطوير المدن، والبرمجيّات والتطبيقات الذكيّة، وتطوير قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بما يضمن الارتقاء بجودة الخدمات المقدّمة، والتحفيز على صناعة التكنولوجيا المتقدّمة في المجالات التي تحظى باهتمام عالمي كالذكاء الاصطناعي، وأشباه الموصّلات وتكنولوجيا النانو، علاوةً على السرعة في تبنّي الاتجاهات المستقبليّة للتكنولوجيا العالمية في مختلف المجالات.

التعليم

يُعدّ التعليم المحرّك الأساسيّ لتطوّر المجتمعات، وبخاصّة في ظلّ توجّه العالم اليوم نحو اقتصاد قائم على المعرفة. ونظراً إلى أنّ التقدّم في قطاع التعليم يسهم في رفع مستوى الابتكار في الدول، بادرت دولة الإمارات إلى إطلاق عددٍ من المشاريع المبتكرة في قطاع التعليم كبرنامج محمّد بن راشد للتعلّم الذكيّ الذي يهدف إلى الارتقاء بالنظام التعليميّ في دولة الإمارات العربيّة المتحدة، وبرنامج «بالعلوم نفكّر» تحت مظلّة مؤسّسة الإمارات الذي يهدف إلى تمكين الشباب الإماراتيّ من الابتكار في مجال العلوم، إضافة إلى برنامج «مهارات الإمارات» التابع لمركز أبوظبي للتعليم والتدريب التقنيّ والمهنيّ الذي يهدف إلى رفع مستوى الوعي بالتعليم التقنيّ في صفوف الشباب الإماراتيّ من خلال تنظيم المسابقات، والفعاليّات والأنشطة المهنيّة التقنيّة.

ونظراً إلى أنّ الأفراد المبتكرين هم ركيزة أساسيّة من ركائز الاستراتيجيّة الوطنيّة للابتكار، سيتمّ تشجيع الابتكار في قطاع التعليم من خلال الابتكار في طرق التدريس وأساليبه كالتعلّم الذكيّ، وتصميم مناهج دراسيّة مبتكرة وتطويرها لتزويد الطلبة بمهارات القرن الحادي والعشرين والعلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيّات والفنون، إضافة إلى تطوير البنية التحتيّة الخاصّة بالتعليم من خلال إنشاء مختبرات الابتكار في المدارس والجامعات ومراكز الأبحاث المتخصصة في الجامعات بهدف تشجيع الطلبة على الاختراع والابتكار.

الصحة

نظراً إلى أهميّة صحّة الفرد في التنمية الاجتماعيّة والاقتصاديّة على حدّ سواء، يحظى الابتكار في القطاع الصحيّ بأهميّة كبرى في سعي المجتمعات المتقدّمة نحو نظام صحيّ يستند إلى أفضل المعايير العالمية ويعزّز من جودة الحياة.

لذلك، بادرت دولة الإمارات إلى إطلاق عددٍ من المبادرات الداعمة للابتكار في القطاع الطبيّ. فعلى سبيل المثال، تركّز رؤية أبوظبي 2030 على تطوير الصناعات الدوائيّة والتقنيّة الحيويّة وعلوم الحياة. وقد تم مؤخراً إطلاق مركز أبوظبي للتطبيب عن بعد، كما سيتمّ إنشاء المصنع الأوّل من نوعه لأدوية السرطان في أبوظبي والحاضنة الأولى للابتكار في مجال التقنيّة الحيويّة في جامعة أبوظبي. أمّا في دبي، فتمّ إنشاء مجمّع دبي للتقنيّات الحيويّة والأبحاث (دبيوتك)، وهو عبارة عن منطقة حرّة لجذب شركات التقنيّة الحيويّة إلى الإمارة.

في هذا السياق، تهدف الاستراتيجيّة الوطنيّة إلى الابتكار في تقديم خدمات صحيّة وعلاجيّة قائمة على التكنولوجيا المتقدمّة كالجراحة الروبوتيّة والتطبيب عن بعد، والتركيز على تطوير الصناعات الدوائيّة والتقنيّة الحيويّة، إضافة إلى تنمية الأبحاث الطبيّة لمعالجة الأمراض السائدة كالسكريّ والسمنة، وابتكار أنظمة تكنولوجيّة متطوّرة لإدارة النظام الصحيّ، وتعزيز أنماط الحياة الصحيّة من خلال استخدام التكنولوجيا الذكيّة لأهداف وقائيّة، وتصميم المدن والمرافق بطريقة مبتكرة تشجع على الرياضة والحركة.

المياه

تشير دراسات متعدّدة إلى أنّ المشكلة الأكبر التي سيواجهها العالم في السنوات المقبلة تكمن في مدى توفّر المياه. ويُقدّر عدد الأشخاص الذين لا تتوافر لديهم المياه الصحيّة النظيفة بما يزيد عن 880 مليون شخص في العالم، منهم 95% تحت سنّ الخامسة.

ونظراً لما يشهده العالم من تحدّي ندرة المياه، أطلقت دولة الإمارات جائزة عالمية بقيمة مليون دولار لإيجاد حلول مستدامة لمشكلة شحّ المياه حول العالم، وذلك باستخدام الطاقة الشمسيّة لتنقية المياه وتحليتها. وقد بادرت الدولة كذلك إلى إنشاء «مؤسّسة سقيا الإمارات» بهدف إجراء البحوث والدراسات لدعم إنتاج المياه النظيفة باستخدام الطاقة الشمسيّة، وذلك لتوفير حلول تقنيّة جديدة ومبتكرة لمئات الملايين حول العالم الذين يعانون من شحّ مياه الشرب، وندرتها وتلوّثها. بالإضافة إلى ذلك، تملك الدولة «مركز أبحاث المياه» الذي يعمل على تطوير المعرفة والتكنولوجيا اللازمة لمعالجة مسائل إنتاج المياه النظيفة، والتغيّر في المناخ وإدارة الموارد المائيّة.

وفي هذا الإطار، تهدف الاستراتيجيّة الوطنيّة إلى تشجيع الابتكار في قطاع المياه من خلال تعزيز جهود إنتاج المياه، وتنقيتها وتحليتها باستخدام الطاقة الشمسيّة، والإدارة الفاعلة للطلب على المياه في الاستخدامات المنزليّة والصناعيّة والزراعيّة، ومعالجة تحدّي ندرة المياه على مستوى المنطقة والعالم في السنوات المقبلة.

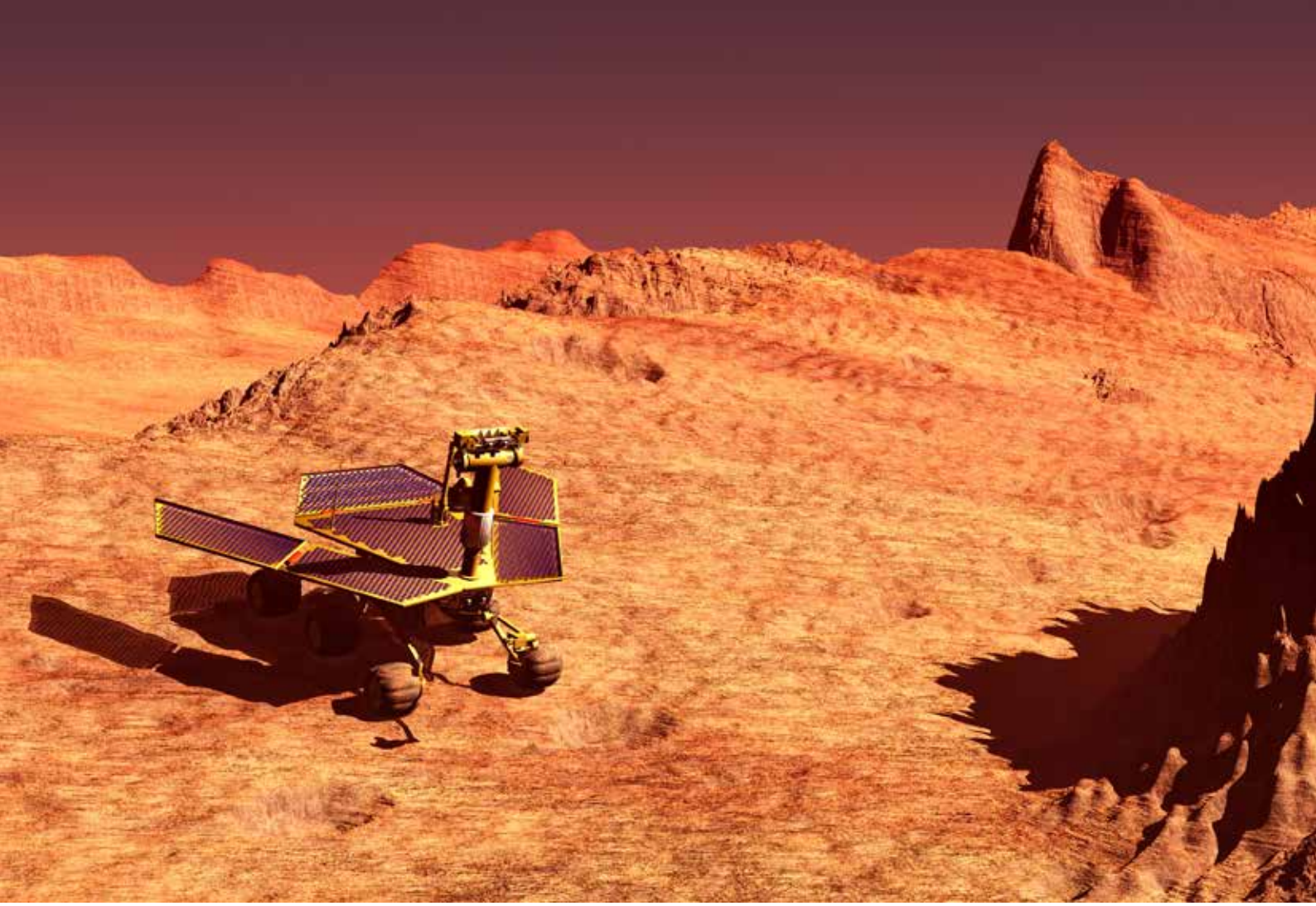

الفضاء

تتوجّه حكومات الدول المتقدّمة نحو الاهتمام بالابتكار العلميّ من خلال تطبيق الممارسات العلميّة الرائدة والتقدّم في أبحاث الفضاء.

وفي دولة الإمارات، بلغ حجم الاستثمارات في قطاع الفضاء 20 مليار درهم. وقد قامت الدولة بإنشاء وكالة الإمارات للفضاء التي بدأت العمل على مشروع إرسال المسبار العربيّ الإسلاميّ الأوّل إلى كوكب المرّيخ بحلول عام 2021 تحت قيادة فريق عمل إماراتيّ. كما يوجد في الدولة العديد من المؤسسات العاملة في مجال الفضاء كمؤسّسة الإمارات للعلوم والتقنيّة المتقدّمة التي تقوم ببناء القمر الاصطناعي «خليفة سات»، وهو القمر الأوّل الذي يتمّ بناؤه وتصنيعه بأيدي إماراتيّة على أن يتم إطلاقه إلى الفضاء بحلول عام 2017، وشركة الياه للاتصالات الفضائية «الياه سات» التي ستقوم بتصنيع وإطلاق ثالث أقمارها الصناعية (الياه 3) في نهاية عام 2016. بالإضافة إلى ما سبق، يتمّ كذلك بناء المطار الفضائيّ الأوّل في أبوظبي الذي يهدف إلى استضافة الرحلات الفضائيّة لأغراض السياحة والبحوث العلميّة.

وبذلك، تهدف هذه الاستراتيجيّة إلى تشجيع الابتكار في قطاع الفضاء من خلال تعزيز الأبحاث والتكنولوجيا في مجال استكشاف الأجرام السماويّة كالمركبات والمسابير الفضائية والتلسكوب، وتطوير تكنولوجيا الاتصالات والأقمار الصناعيّة، إضافة إلى تطبيق أحدث ما توصّلت إليه تكنولوجيا الفضاء في الاستخدامات الأرضيّة لتكون الإمارات من الدول السبّاقة في هذا المجال.